



الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 6 نوفمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية
للمساهمة في تمويل مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية

بولاية زغوان (عدد 21 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 13 فيفري 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 20 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق القرض.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر مساعد: غازي القروي

مقرر مساعد: هشام العجبوني

نظر اللجنة

▪ تاريخ إحالة المشروع على اللجنة : 20 فيفري 2020

▪ جلسات اللجنة :

- جلسة يوم الأربعاء : 01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون.
- جلسة يوم الإثنين : 13 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة.
- قرار اللجنة : المصادقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين

▪ تاريخ إنهاء الأشغال : 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

أولاً: تقديم مشروع القانون:

تم إبرام اتفاق قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بتونس بتاريخ 06 نوفمبر 2019 بمبلغ قدره 25,21 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية بولاية زغوان.

1. أهداف المشروع:

يندرج هذا المشروع في إطار تجسيم وتنفيذ توجهات ومشاريع المخطط التنموي 2016-2020 في ما يتعلق بالحد من الفقر والبطالة والتقليص في التفاوت الجهوي والاقتصادي والنهوض بوضعية المرأة الريفية. ويهدف هذا المشروع عموماً إلى خلق المزيد من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي بولاية زغوان وتحويل المنتوجات الغذائية من خلال تعزيز سلاسل القيمة لمنظومات زيت الزيتون والحليب والطماطم والفلاحة البيولوجية التي تمثل منافذ ذات إمكانات عالية من حيث التشغيل وتحسين الدخل للفئات الهشة. وسيستفد من هذا المشروع حوالي 45507 ساكن بمعتمديات زغوان والزربية والفحص وبئر مشاركة والناظور وصواف. ويبلغ عدد العمادات المعنية بالمشروع 45 عمادة من بين 48 عمادة تابعة لولاية زغوان. وتمثل الأهداف الخصوصية للمشروع في:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية للزراعات في إطار التسريع في التحويل نحو الفلاحة البيولوجية،
- الزيادة في معدل تصنيع الأغذية الزراعية وتسويقها،
- الترفيع في القيمة المضافة لسلاسل القيمة التي وقع عليها الاختيار،
- تحسين الدخل لدى المستغلين الفلاحيين خاصة منهم الشباب والمرأة في الوسط الريفي بتبني نموذج "التجميع" لإزالة القيود المفروضة على تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال الزراعية،
- اعتماد التقنيات المناسبة للتصرف المستدام للتربة والاقتصاد في مياه الري،
- تحسين شبكة المسالك الفلاحية،
- دعم الشركات التعاونية الفلاحية ومختلف مجامع التنمية منها النسائية من حيث توفير القدرات ودعمها.

II . مكوّنات المشروع:

تحصلت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان منذ سنة 2014 على هبة من البنك الإفريقي للتنمية تقدر بحوالي مليون دينار وذلك لتمويل ستة دراسات أولية تمهيدية لإنجاز هذا المشروع ويحتوي المشروع على ثلاثة مكونات رئيسية: (1) دعم البنية التحتية الريفية، (2) التنمية الفلاحية المستدامة وسلاسل القيمة و(3) التنسيق والتصرف في المشروع:

1) دعم البنية التحتية الريفية:

لتحقيق الأهداف المرسومة للمشروع تم برمجة إنجاز عناصر للتهيئة المائية والبنية الأساسية وتعبئة الموارد المائية (آبار عميقة، آبار سطحية، بحيرات جبلية، مسالك فلاحية، إعادة تهيئة المناطق السقوية العمومية، إحداث مناطق سقوية عمومية جديدة، أشغال المحافظة على المياه والتربة والأشغال الغابية) وذلك لحماية وتحسين استغلال الموارد الطبيعية بالولاية. ويشمل هذا العنصر الأنشطة التالية:

أ . التهيئة المائية:

- إعادة تهيئة 1158 هك من المناطق السقوية العمومية،
- إحداث 350 هك مناطق سقوية عمومية جديدة.

ب - حفر آبار عميقة و سطحية:

- حفر 13 بئر عميقة (200 - 150 متر)،
- حفر 50 بئر سطحية وتزويدها بالطاقة الشمسية.

ج - المحافظة على المياه والتربة:

- إحداث مصاطب ميكانيكية ويدوية على مساحة 7430 هك،
- إحداث أشرطة حجرية على مساحة 570 هك،
- تعديل مجاري الأودية على مساحة 600 هك،
- إحداث عدد 25 سنابل حجرية لحماية الأودية،

- إحداث 8 بحيرات جبلية،
- إحداث 120 منشأة لتغذية المائدة،
- جهر وتقويم الأودية على طول 47 كلم،
- تجفيف سهل "سمنحة" من التغدق على مساحة 600 هك.

د - التهيئة الغابية:

- غراسات غابية ورعوية على مساحة 300 هك،
- التهيئة العقارية على مساحة 13000 هك،
- فتح وصيانة مسالك غابية وطرائد نارية على طول 295 كلم،
- تهيئة الحديقة الوطنية بجبل زغوان والمتحف البيئي.

هـ - المسالك الفلاحية:

- إحداث 60 كلم من المسالك الفلاحية.

2 (التنمية الفلاحية المستدامة وسلاسل القيمة:

يهدف هذا العنصر إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية للزراعات بالاعتماد على "سلاسل القيمة للزراعات" للرفع من القيمة المضافة مع اعتبار النظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لمناطق التدخل وذلك عن طريق إنجاز الأنشطة التالية:

أ - التنمية الفلاحية المستدامة:

- الاقتصاد في مياه الري على مساحة 1000 هك،
- الغراسات المثمرة على مساحة 5900 هك زيتون ولوز،
- غراسات سقوية على مساحة 400 هك،
- تحسين التداول الزراعي عبر إدراج زراعتي السلة والفصّة على مساحة 100 هك،
- تدعيم مخبر التربة بالمعدات الضرورية،
- اقتناء جرارات وصهاريج.

ب - النهوض بالمنظومات الفلاحية:

■ منظومة زيت الزيتون:

- اقتناء معدات لفائدة الشركات التعاونية ومجامع التنمية ومجامع التنمية للمرأة الريفية،
- اقتناء وحدة لتحويل زيت الزيتون البيولوجي،
- المساهمة في بناء مركزين متعدد الوظائف لاحتواء وحدات تعليب زيت الزيتون البيولوجي.

■ منظومة الطماطم:

- المساهمة في تركيز وحدة متكاملة لتجفيف الطماطم.

■ المنتوجات البيولوجية المحلية:

- دعم الشركات التعاونية للتحويل للنمط البيولوجي وشهادات المصادقة (تحويل 9500 هك إلى مناطق بيولوجية)،
- اقتناء معدات لتحويل السماد العضوي،
- اقتناء معدات لفائدة المرأة الريفية.

■ منظومة الحليب:

- بناء وحدتين لتخزين الحليب،
- اقتناء معدات وتجهيزات لإنتاج وتخزين الأعلاف البيولوجية ومعدات لنثر السماد العضوي،
- اقتناء تجهيزات تجميع وتبريد الحليب،
- تنمية القدرات في مجال المعايير الصحية،
- التكوين في مجال إنتاج الأعلاف وإدارة المراعي.

ج - تسويق المنتوجات الفلاحية:

- تعزيز التجميع الذاتي حول الشركات التعاونية ومجامع التنمية الفلاحية،
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية (الجودة، احترام المعايير، التصديق البيولوجي...)،

- دراسة استراتيجيات الولوج إلى الأسواق للمنتوجات المحلية والبيولوجية.

د - ريادة الأعمال في الوسط الريفي وتشغيلية المرأة الريفية والشباب:

- تعزيز قدرات المرأة في الوسط الريفي (تركيز 200 مؤسسة فلاحية صغيرة، بناء 200 خزان ماء، توفير بذور خضروات وأشجار مثمرة، اقتناء تجهيزات الصناعات التقليدية ومشاتل نسري، التكوين في مجال تحويل وتقطير النباتات الطبية والعطرية، بناء وحدة لبيع منتوجات المرأة الريفية، تكوين في مجال تسويق وترويج المنتوجات)،
- دعم مبادرات المرأة المبدعة في مجال المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- دعم 50 تجمع للشباب أصحاب مؤسسات فلاحية.

هـ. دعم قدرات الأطراف المتداخلة:

- تجهيز المصالح الفنية المعنية بتنفيذ المشروع،
- التكوين في مجالات المنظومات الفلاحية والتسويق والترويج للمنتوجات الفلاحية والتغيرات المناخية ومخططات التنمية التشاركية.

3 (التسيق والتصرف في المشروع:

- إحداث وحدة للتسيق والتصرف في المشروع (للاشراف على العمليات الإدارية والمالية والمحاسبية والاقتناءات وإعداد مخطط للاتصال ومراقبة إنجاز المشروع وتحليل النتائج)،
- إحداث لجنة قيادة.

III . مكوّنات المشروع:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 44.84 مليون أورو (حوالي 153 مليون دينار/ سعر صرف الدينار بتاريخ تقييم المشروع في شهر أفريل 2019: 1 أورو = 3.42 دينار تونسي) ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 25.21 مليون أورو ويساهم المنتفعون بحوالي 2.4 مليون أورو وتساهم الحكومة التونسية بحوالي 17.42 مليون أورو.

IV . شروط التمويل:

- نسبة الفائدة: 0.345 % = (اليوريبور 6 أشهر مُتغير (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = -0.355- % عند اقتناء القرض يُضاف إليه هامش التعاقد القار = 0.8% يُضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك مُتغير = -0.1%).
- عمولة افتتاح: 0.25 % تُحتسب على المبلغ الجملي للقرض ويتم سدادها في مناسبة واحدة عند أول سحب من القرض.

- عمولة التعهد: 0.25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.
- فترة السداد: 20 سنة منها 6.5 سنوات إهمال.

IV. شروط التمويل:

سيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2020-2025.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 أفريل 2020 عبر التواصل عن بعد للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب ووثيقة اتفاق القرض.

وأكد النواب خلال تدخلاتهم على أهمية القرض موضوع مشروع القانون المعروض ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتعزيز القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي بولاية زغوان. وثنوا دور المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بهذه الولاية على مجهودها المبذولة منذ سنوات في الأعمال التنسيقية والتمهيدية للدراسات المتعلقة بهذا المشروع والمرتبطة بالبنية التحتية وبالمنظومة الفلاحية الكبرى بالجهة في إطار المشاريع التنموية المدمجة، داعين إلى حسن تنفيذ برنامج المشروع بمختلف جوانبه.

وثن عدد من النواب أهداف هذا القرض الرامي إلى دفع القطاع الفلاحي بإعتباره أهم القطاعات الحيوية التي تتزايد حاجة البلاد إليها، إضافة إلى الشروط الميسرة خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة ومدة السداد. كما أكدوا على دوره في دفع الأنشطة المرتبطة بالتنمية الفلاحية المستدامة والنهوض بكل المنظومات الفلاحية ودفع مجال تسويق المنتوجات الفلاحية بالإضافة إلى مساهمته الرائدة في دعم المبادرة بالجهة خاصة بالنسبة للمرأة الريفية والمرأة المبدعة والشباب أصحاب المؤسسات الفلاحية.

هذا وأكد نواب آخرون على ضرورة العمل على تعميم مثل هذه المشاريع في جل المناطق الفلاحية خاصة منها التي تشكو العديد من الصعوبات التنموية وذلك في إطار تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي.

واعتبروا أن الأزمة التي تمر بها البلاد حاليا يجب أن تجعل الجهود تنكب حاليا على مزيد دعم الأمن الغذائي والمائي والطاقي للبلاد. كما أشاروا أن الدولة تمر الآن بظروف مالية صعبة تجعلها

غير قادرة على ضخ المبلغ الذي ستساهم به والمقدر بحوالي 17.24 مليون أورو لكن المشروع يمتد على خمس سنوات وستتمكن مستقبلا من دفع وتدعيم مثل هذه المشاريع التنموية الهامة.

وبين أحد النواب، أن الدولة هي التي ستتولى سداد القرض ولن تحمل قيمته على المواطنين وهي التي ستتولى إعداد البنية التحتية وتأهيلها كي يتمكن المواطنون من القيام بالمشاريع الفلاحية وأضاف نائب آخر أن تسديد قسط الدولة في القرض لن يكون فيه مقاصة مع الأرباح المحققة.

وشدد النواب من جهة أخرى على ضرورة تفعيل عمل اللجنة المصغرة التي ستكلف بمتابعة دقيقة لتنفيذ القروض والمشاريع الاستثمارية التي تهم شريحة كبرى من أبناء الشعب التونسي والتي يتم المصادقة عليها من قبل اللجنة تفعيلا لعملها الرقابي.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يوم 13 أبريل 2020 لعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

مقرر اللجنة

فيصل دربال

رئيس اللجنة

عياض اللومي